

بلاغ

ردًا على تصريحات البعض من نواب الشعب في عدد من وسائل الإعلام بخصوص "مقاطعتهم" فعاليات اليوم الدراسي المنعقد بمجلس نواب الشعب بتاريخ 08 جويلية 2024، والذي تمحور حول "تطوير منظومتي التعليم التقني والمهني"، تُفيد وزارة التربية بما يلي:

◆ مثل اللقاء مناسبة للتواصل مع أعضاء مجلس نواب الشعب المحترمين في إطار يوم دراسي من تنظيم الأكاديمية البرلمانية، بمبادرة من لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، أشرف عليه السيد رئيس مجلس نواب الشعب وبحضور كل من السيدة وزيرة التربية والسيد وزير التشغيل والتكوين المهني وعدد هام من النواب ومن إدارات وزارات التربية والتشغيل والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. وهو منتدى برلماني علمي وأكاديمي، مثل منبرا للحوار والتفكير وبلورة الحلول بين كفاءات الوظيفة التنفيذية والنواب المحترمين في إطار من التفاعل الإيجابي بين الوظيفتين وذلك خدمة للمصلحة العليا للوطن.

علما وأن النشاط كان محددًا مسبقًا في الزمن والموضوع وفقا للبرنامج الذي ورد على الوزارة في الغرض، والتي لم تتوان -شأنها في ذلك شأن بقية الأطراف المشاركة- عن ترتيب كافة الشروط اللازمة لإنجاحه والإسهام في بلورة مخرجاته.

◆ إن العلاقة بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية منظمة بالدستور وخاصة الفصل 114 منه الذي ينصّ عن حق أعضاء الحكومة في الحضور بمجلس نواب الشعب سواء أفي إطار الجلسة العامة أو في إطار اللجان"، دون أن يخضع ذلك إلى اعتبارات مزاجية أو شخصية وإنما في إطار خدمة الدولة وحرصا على الاستجابة لانتظارات الشعب التونسي من الوظيفتين.

◆ ينظم الدستور المهام الرقابية للسيدات والسادة النواب، وهو ما يقتضي تنظيم الدخول إلى المؤسسات التربوية والهياكل الراجعة بالنظر إلى الوزارة للدواعي البيداغوجية والاتصالية المعلومة لدى الجميع، مثلما لا يُسمح لإدارات وزارة التربية بدخول مجلس نواب الشعب إلا وفق الصيغ والتراتب الجاري بها العمل.

♦ أما بخصوص ما وقع تداوله حول "مقاطعة" بعض النواب لليوم الدراسي، فإنه لا مرجع قانونيًا للمقاطعة سواء أبالدستور أو بالنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، وهي تُعدّ شكلا من أشكال الإضراب عن العمل النيابي لا وجود لما يبرّره لاسيما وقد تجاوزت أشغال اليوم الدراسي التوقيت المحدد مسبقًا، فضلا عن أنّ وزارة التربية ما انفكت تحرصُ على تنظيم التّواصل الدائم مع أعضاء مجلس نواب الشعب وهياكله الموقرة وذلك من خلال التفاعل الإيجابي مع الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة نواب الشعب وإحالة الأجوبة التي تجاوز عددها 26 إجابة بعد تلقي الإفادات الضّافية من مختلف الهياكل ذات الصلة. كما تمّت دعوة السيد رئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة بمجلس نواب الشعب، ولبي مشكورا حضور النقطة الإعلامية حول نتائج الدورة الرئيسية لامتحان البكالوريا بتاريخ 25 جوان، إضافة إلى توجيه مراسلة إلى السيدات والسادة النواب بتاريخ 03 جويلية 2024 تدعوهم وزارة التربية من خلالها إلى المبادرة، بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية للتربية، إلى تقديم مقترحاتهم وتصوّراتهم بشأن العودة المدرسية 2025/2024 وذلك سعياً إلى دفع الشراكة المجتمعية الفاعلة والمسؤولة بين المدرسة وممثلي الشعب التونسي المحترمين في إطار إصلاح مستدامٍ قوامه الاقتراح البناء والتفاعل الإيجابي.

مع تأكيد الحرص على مزيد الاهتمام بعمليات التنسيق بين النواب المحترمين وكافة هياكل الوزارة مركزيا وجهويا لتسهيل عملهم وتفادي الصّعوبات المعترضة.

♦ وبناء عليه، تدعو وزارة التربية إلى الالتزام بالقانون، وبأخلاقيات العمل النيابي، علما وأنّ اليوم الدراسي يُعدّ فاتحة عملٍ مُثمري حيث تجدد الوزارة بالمناسبة تثمين المقترح الصادر عن لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة المتعلق بإحداث مسار التأهيل للخدمات التقنية ونقاط الإصلاح التي تضمّنها وتعتبره مُنطلق مشروع تفكير تشاركيّ للّهوض بواقع منظومة التعليم التقني وتطوير أفاقه. كما تُجدد الوزارة بالمناسبة التّنويه بمستوى النقاش الرّاقى والتّدخلات الهامة التي صدرت عن عديد النواب المحترمين واهتمامهم بمشاغل القطاع التربوي وحرصهم على أداء دورهم في كنف الانسجام والتكامل بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية وبما يحقّق الارتقاء المنشود بالمنظومة التربوية ببلادنا.

